

الدورة السبعون بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة

البند 16: حالة تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس في دورته الثامنة والستين بعد المائة
(29 نوفمبر/تشرين الثاني - 4 ديسمبر/كانون الأول 2021)

تمحورت أنشطة مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية خلال الأشهر الأولى من عمله على تحديد الاحتياجات القطرية والمحافظة على الزخم في العمليات الوطنية لتحويل النظم الغذائية. وقد أتاح هذا الفرصة للمركز من أجل وضع خطة عمل موجهة بحسب الطلب لغرض تلبية احتياجات الأعضاء. وبالنظر إلى المستقبل، سوف يُسند المركز الأولوية للإجراءين التاليين: (1) التواصل مع الجهات الفاعلة في شبكة الدعم لتحديد المنتجات والخدمات التي يمكن تقديمها للبلدان من أجل دعم تنفيذ عمليات التحول فيها. وسوف يتواصل المركز في هذا السياق مع جميع هيئات الأمم المتحدة وسائر التحالفات لتحديد المنتجات المعرفية التي يمكن أن تكون مفيدة لمسارات التحول الخاصة بالبلدان. (2) ومواصلة العمل في مجال العلوم والقيادة الفكرية بشأن النظم الزراعية الغذائية. وسعيًا إلى مواصلة تلقي المشورة حول المعارف العلمية والابتكار، سيتواصل المركز مع فريق الخبراء الرفيع المستوى ومع أعضاء المجموعة العلمية السابقة لقمة النظم الغذائية ومع علماء بارزين مختصين آخرين وشبكات علمية لتحديد الفرص المتاحة لتعزيز القيادة المتينة لعمليات تحويل النظم الزراعية والغذائية. وانطلاقًا من روح التعاون، سينشئ المركز مجلسًا استشاريًا علميًا يمثل مختلف المجالات العلمية (أي العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والتطبيقية، إضافة إلى علم الاستدامة والعلوم المشتركة بين التخصصات والعبارة للتخصصات) المكرسة لمواجهة التحديات النظامية بصورة شاملة. وسوف يتعاون المركز مع هذه المجموعات العلمية الموسعة بما في ذلك فريق الخبراء الرفيع المستوى لدعم البلدان من أجل تنفيذ مساراتها الوطنية المتفق عليها.

سوف يضمن مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية تقاسم المعلومات بشأن إجراءات متابعة النظم الغذائية، على نطاق واسع مع الأعضاء. وسيكون مركز تنسيق النظم الغذائية متاحًا لتقديم المعلومات المحدثة عن أنشطته وجدول عمله وفقًا لطلب الأعضاء. ولم يتلق المركز أي أموال من أمانة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية السابقة. ولم يتم حتى الآن تحويل أي فائض إلى المنظمة من حساب أمانة قمة النظم الغذائية الذي استضافه برنامج الأغذية العالمي. ويشكل اجتماع تقييم قمة النظم الغذائية مبادرة تم الإعلان عنها في ملخص الرئيس وبيان العمل الصادرين عن الأمين العام للأمم المتحدة بشأن قمة النظم الغذائية. ويتواصل المركز مباشرة مع المكتب التنفيذي للأمين العام ليشتراكا معًا في وضع مشروع جدول زمني ومشروع خارطة طريق لتنظيم الاجتماع بما في ذلك المقترحات بشأن التنسيق مع الأعضاء.

ودأبت مبادرة العمل يدًا بيد على تقديم تحديثات مستمرة في جميع دورات لجنة البرنامج والمجلس منذ إنشائها. كما أن لديها صفحة على الإنترنت سيجري أيضًا استكمالها بتفاصيل إضافية عن الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري. وإن المنصة الجغرافية المكانية متاحة للجمهور كذلك ولها صفحتها الخاصة على الإنترنت (<https://www.fao.org/hih-geospatial-platform/AR/>). وتضمن مبادرة العمل يدًا بيد شفافيته عبر جعل كل هذه المعلومات متاحة للجمهور. وأخيرًا، فإن مبادرة العمل يدًا بيد هي برنامج تحركه البلدان وتقوده، ويقتصر دور المنظمة فيه على التيسير الفني.

وبالإضافة إلى المعلومات المتاحة من خلال صفحاتها على الإنترنت، تخضع الأنشطة والموارد المبذولة في المبادرة لقواعد المنظمة ولإطار المساءلة والآليات الإشراف لديها التي تسري على جميع أنشطة المنظمة.

وتشكّل أطر حماية البيانات مكوناً هاماً من مكونات إدارة البيانات. وسيعمل إطار حماية البيانات ضمن سياق الإطار الشامل لإدارة البيانات بحسب ما يرد في الوثيقة CL 170/18 المعنونة "حوكمة الأنشطة الإحصائية والأنشطة الأخرى المتصلة بالبيانات لمنظمة الأغذية والزراعة ومواءمتها مع سياساتها المشتركة بشأن حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية - اقتراح لتحسين التنسيق الداخلي ومواءمته مع سياسات المنظمة بشأن حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية". وستزيد سياسة حماية البيانات من توضيح الوظائف والروابط المتميزة ولكن المترابطة بين آليات حماية البيانات وآليات التنسيق الداخلية الأوسع نطاقاً التي تتناول البيانات والإحصاءات.

وكما هو مبين في الوثيقة رقم CL 170/13 المعنونة "تقرير الدورة الخامسة عشرة بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية (21-23 مارس/آذار 2022)"، قد يلزم استعراض سياسة حماية البيانات وتعديلها من حين لآخر لضمان بقائها ملائمة للغرض، وينبغي أن يتم ذلك بناء على التشاور مع الأعضاء. وسيعدّل نص سياسة حماية البيانات، المعروض على المجلس، ليعكس توجيهات المجلس بما فيها توجيهات لجنة الشؤون الدستورية والقانونية إذا ما أقرها المجلس، وسيجرى تفعيله وفقاً لإرشادات المجلس. وتتناول السياسة كافة فئات البيانات: العامة والسرية والحساسة والشخصية وغير الشخصية. ولدى تلقي توجيهات المجلس، يُعتمزم القيام فوراً بإصدار السياسة بما يكفل توفير مستويات مناسبة من حماية البيانات في سياق جميع أنشطة المنظمة.

وكما يتبين من الوثيقة CCLM 115/3 المعنونة "معلومات محدثة عن سياسات منظمة الأغذية والزراعة بشأن حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية" والوثيقة CL 170/13، سوف يُستهل العمل الآن على السياسة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وسوف يتبع عملية شاملة وشفافة. وقد جرى تحديد موعد لجلسة إحاطة غير رسمية في 27 سبتمبر/أيلول 2022 لإطلاع الأعضاء على مشروع سياسة أولي والتماس مساهماتهم فيه، على أن يعتم على الأعضاء مقدّماً.